



ICRC

الخدمات الاستشارية  
في مجال القانون الدولي الإنساني

## اتفاقية عام 1972 المتعلقة بحظر الأسلحة الجرثومية

تعد الاتفاقية المتعلقة بحظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة الجرثومية (البيولوجية) والسموم وتدميرها من بين صكوك القانون الدولي الإنساني الرامية إلى تخفيف المعاناة الناجمة عن الحروب. وأدين استخدام الأسلحة الكيميائية والجرثومية على نطاق واسع منذ نهاية الحرب العالمية الأولى، ثم حُظر في بروتوكول جنيف لعام 1925، وهو صك سابق للاتفاقية. وقد نصت اللائحة المرفقة باتفاقية لاهاي الرابعة لعام 1907 في السابق على حظر استخدام السموم أو الأسلحة السامة كوسيلة من وسائل الحرب. وتستند جميع هذه المحظورات إلى المبدأ الأساسي للقانون المتعلق بسير العمليات العدائية الذي ينص على أن حق أطراف النزاع في اختيار أساليب الحرب ووسائلها ليس حقاً مطلقاً. وحرر نص الاتفاقية أثناء مؤتمر لجنة نزع السلاح ثم اعتمده الجمعية العامة للأمم المتحدة لاحقاً. وفتح باب التوقيع على الاتفاقية في لندن وموسكو وواشنطن يوم 10 نيسان/أبريل 1972، ودخلت حيز التنفيذ يوم 26 آذار/مارس عام 1975، وهي ملزمة الآن بالنسبة للغالبية العظمى من الدول.

### أهداف الاتفاقية

اعتمدت الاتفاقية لغرض تحقيق تقدّم فعلي نحو نزع السلاح، واعتُبرت خطوة حاسمة في مجال حظر وإزالة أسلحة الدمار الشامل. والغاية النهائية من الاتفاقية، كما ورد في ديباجتها، هو الاستبعاد التام لإمكانية استخدام عوامل جرثومية (بيولوجية) أو مواد سامة كأسلحة.

وقد فُرض حظر على استعمال الأسلحة الجرثومية من قبل بموجب بروتوكول جنيف لعام 1925 بشأن حظر استعمال الغازات الخانقة أو السامة أو ما شابهها والوسائل الجرثومية في الحرب، وهو البروتوكول الذي شاركت اللجنة الدولية عن كثب في العملية التي أفضت إلى اعتماده في نهاية المطاف.

وتكتمل الاتفاقية البروتوكول حيث تحظر استحداث الأسلحة الجرثومية وإنتاجها وتخزينها

واقتنائها والاحتفاظ بها ونقلها، كما تطالب بتدميرها. وتؤكد التكامل بين كلا الصكين في الديباجة والمادة 8 من الاتفاقية.

وإذا كانت الاتفاقية لا تحظر صراحة استعمال الأسلحة الجرثومية، فإن مؤتمر الأطراف المكلف باستعراض الاتفاقية (مؤتمر الاستعراض) أعلن أن هذا الاستخدام مخالف ليس فقط لأهداف الاتفاقية وإنما هو أيضاً خرق للحظر التام لتخزين وإنتاج الأسلحة الجرثومية، ذلك أن الاستعمال يقتضي الحيازة ضمناً.

### المحظورات

يكمن الالتزام الأساسي الواقع على عاتق كل دولة طرف في الاتفاقية في تعهدها بالآلة عمداً في أي ظرف من الظروف إلى استحداث أو إنتاج أو تخزين ما يلي، ولا اقتنائها أو حفظه على أي نحو آخر (المادة 1):

- عوامل جرثومية أو عوامل بيولوجية أخرى، أو سموم أيّاً كان منشؤها أو أسلوب إنتاجها من الأنواع والكميات التي لا تكون مخصصة لأغراض الوقاية أو الحماية أو الأغراض السلمية الأخرى؛
- أسلحة أو معدات أو وسائل إيصال موجهة لاستعمال تلك العوامل أو السموم لأغراض عدائية أو في نزاعات مسلحة.

وتتعهد كل دولة من الدول الأطراف علاوة على هذا بالامتناع عن نقل أي من هذه العوامل أو السموم أو الأسلحة أو المعدات أو وسائل الإيصال إلى أي جهة كانت، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وبعدم مساعدة أو تشجيع أو تحريض أي دولة أو مجموعة من الدول أو أية منظمة دولية على صنعها أو اقتنائها (المادة 3).

## تدمير الأسلحة

وأخيراً، تتعهد كل دولة من الدول الأطراف في الاتفاقية بتدمير جميع العوامل والسموم والأسلحة والمعدات ووسائل الإيصال التي تكون في حوزتها أو خاضعة لولايتها أو رقابتها، أو بتحويلها للاستعمال في الأغراض السلمية (المادة 2).

وبينما تنص الاتفاقية على وجوب التدمير أو التحويل إلى الأغراض السلمية خلال فترة لا تتجاوز تسعة أشهر من تاريخ دخول الاتفاقية حيز النفاذ، فإن مؤتمر الاستعراض أعلن أن أي دولة انضمت إلى الاتفاقية بعد هذا التاريخ ينبغي لها الوفاء بهذا الالتزام وقت انضمامها إلى الاتفاقية.

## مخالفة أحكام الاتفاقية

يمكن لأية دولة من الدول الأطراف في الاتفاقية ترى أن دولة طرفاً أخرى تتصرف على نحو يخالف الالتزامات المترتبة عليها بموجب أحكام هذه الاتفاقية أن تقدم شكوى إلى مجلس الأمن بالأمم المتحدة (المادة 6). وقد طلب مجلس الأمن إبان تصديده لمثل هذه الشكاوى من الأمين العام مباشرة التحقيق في صحة الادعاءات بشأن استخدام الأسلحة الجرثومية أو التهديد باستخدامها.

وتتعهد كذلك كل دولة من الدول الأطراف بتقديم المساعدة لأية دولة طرف أخرى تطلب ذلك، إذا قرر مجلس الأمن أن الدولة المذكورة تتعرض للخطر نتيجة لانتهاك الاتفاقية (المادة السابعة).

## التشاور والتعاون وتبادل الخبرات العلمية

وتتعهد الدول الأطراف بأن تتشاور وتتعاون في ما بينها لإيجاد حل لأية مشاكل قد تطرأ في ما يتعلق بهدف الاتفاقية أو بتطبيق أحكامها (المادة 5). ويحق من ثم لأية دولة طرف في الاتفاقية أن تدعو إلى عقد اجتماع استشاري مفتوح لكافة الدول الأطراف.

وتتعهد الدول الأطراف أيضاً بتيسير أقصى تبادل ممكن للمعدات والموارد والمعلومات ذات الصلة باستعمال العوامل الجرثومية والسموم في الأغراض السلمية (المادة 10).

## تدابير التنفيذ على الصعيد الوطني

تتخذ كل دولة من الدول الأطراف، وفقاً لإجراءاتها الدستورية، كافة التدابير اللازمة لحظر ومنع استحداث أو إنتاج أو تخزين أو اقتناء أو حفظ العوامل والسموم والأسلحة والمعدات ووسائل الإيصال الموجودة في أراضيها أو في أي مكان خاضع لولايتها أو لرقابتها أينما كان (المادة 4).

وبينما لا تشير هذه المادة صراحة سوى إلى تنفيذ المادة الأولى من الاتفاقية، إلا أن المؤتمر الاستعراضي طلب من الدول الأطراف اتخاذ التدابير اللازمة لحظر ومنع أي عمل من شأنه أن يشكل انتهاكاً لأي من أحكام الاتفاقية، بما فيها الأحكام المتعلقة بحظر نقل الأسلحة الجرثومية والالتزام بتدميرها.

ولكي تفي دولة ما بالالتزامات الواقعة على عاتقها بموجب الاتفاقية، عليها من ثم أن تقوم بما يلي:

- اتخاذ الإجراءات القانونية أو الإدارية أو غيرها من الإجراءات لضمان الامتثال لأحكام الاتفاقية؛
- سن تشريع لحماية المختبرات والمنشآت والمرافق الأخرى لمنع الوصول غير المسموح به إلى مواد جرثومية أو سامة إليها والتخلص منها؛
- ضمان إدراج المواد المحظورة المنصوص عليها في هذه الاتفاقية وفي بروتوكول عام 1925 في الكتب والبرامج التعليمية الطبية والعلمية والعسكرية.

ويتعين على كل دولة بالخصوص سن تشريعات جنائية لحظر ومنع أي نشاط يخالف ما ورد في الاتفاقية ويجري داخل أراضيها أو في أي مكان خاضع لولايتها أو لرقابتها أينما كان. ويُفترض دولة على ذلك أن تطبق كل دولة تلك التدابير الجنائية على الأفعال التي يرتكبها رعاياها خارج إقليمها.

عدل النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في عام 2017 لمنح المحكمة الولاية القضائية – لتلك الدول التي قبلت التعديل – لمحاكمة الأفراد المتهمين بارتكاب جريمة حرب متمثلة في استخدام أسلحة تستخدم عوامل جرثومية أو عوامل بيولوجية أخرى أو مواد سامة أياً ما كان أصلها أو وسيلة إنتاجها (المادة 8 (2) (ب) (27) والمادة 8 (2) (هـ) (16) من النظام الأساسي).

وينص مبدأ التكاملية على ألا تمارس المحكمة اختصاصها في مقاضاة المجرمين المزعومين إلا عندما تكون الدولة المعنية غير قادرة على ملاحقة هؤلاء

والبرامج الوطنية للبحث  
والتنمية في مجال الدفاع  
البيولوجي، وحول تفشي  
أمراض معدية وظواهر أو  
حوادث مماثلة ناجمة عن  
السموم؛

- التشجيع على نشر واستخدام  
نتائج البحث البيولوجي ذات  
الصلة بالاتفاقية وتعزيز  
التواصل بين العلماء  
العاملين في هذا المجال؛
- الإعلان عن التشريعات  
واللوائح والإجراءات  
القانونية الأخرى المعتمدة  
لأغراض تنفيذ الاتفاقية؛
- الإعلان عن الأنشطة السابقة  
التي جرت في إطار برامج  
البحث والتنمية ذات الطابع  
الهجومي و/أو الدفاعي؛
- الإعلان عن مرافق إنتاج  
اللقاحات.

وأنشئت أثناء مؤتمر الاستعراض  
السادس المنعقد في عام 2006  
وحدة لدعم التنفيذ بغية مساعدة  
الدول في: تنفيذ الاتفاقية على  
الصعيد الوطني، وإضفاء الطابع  
العالمي على الاتفاقية، وتنفيذ  
تدابير بناء الثقة وبذل الجهود  
لتنفيذ قرارات وتوصيات مؤتمر  
الاستعراض وغيرها من المسائل  
الإدارية؛ وتقوم الوحدة أيضاً  
بإدارة قاعدة البيانات الخاصة  
بالمساعدة، وعرض وطلب  
وتسهيل تبادل المعلومات  
المشتركة.

آب/أغسطس 2018

المجرمين أو عندما تكون غير  
راغبة في وبنص مبدأ التكاملية  
على ألا تمارس المحكمة  
اختصاصها في مقاضاة  
المجرمين المزعومين إلا عندما  
تكون الدولة المعنية غير قادرة  
على ملاحقة هؤلاء المجرمين أو  
عندما تكون غير راغبة في ذلك.  
ولا بد من التذكير هنا بأنه  
للاستفادة من هذا المبدأ يتعين  
على الدولة أولاً سن تشريع  
يمكنها من ملاحقة مرتكبي  
جرائم الحرب.

### آلية الاستعراض والتنفيذ

تنص الاتفاقية على عقد مؤتمر  
للدول الأطراف في الاتفاقية  
لاستعراض سير العمل بها وتنفيذ  
أحكامها (المادة 12). وقد عقد  
هذا المؤتمر بالفعل اجتماعات  
منتظمة منذ عام 1980 (وينعقد  
حالياً كل خمس سنوات) واعتمد  
توصيات (في شكل إعلانات  
ختامية) بهدف تعزيز تطبيق  
الاتفاقية وتعزيد فعاليتها. وقد  
استكملت هذه الاجتماعات منذ  
عام 2003 باجتماع سنوي  
للخبراء واجتماع لاحق للدول  
الأطراف.

وتشير الإعلانات المعتمدة أثناء  
المؤتمرات إلى الطريقة التي  
تفسر بها الدول الأطراف أحكام  
الاتفاقية. ويُطلب إلى هذه الدول  
فضلاً عن هذا تقديم معلومات  
تتعلق بالامتنال للمواد الأولى إلى  
الثالثة، وتُدعى إلى المشاركة في  
آليات تنفيذ أحكام معينة من  
الاتفاقية لاسيما المادتان 5 و10.

وتتطلب تدابير بناء الثقة من  
الدول الأطراف ما يلي:

- تبادل البيانات حول مراكز  
الأبحاث والمختبرات